



الهجرة القسرية:

حركة الهجرة التي على الرغم من الدوافع يمكن أن تكون متنوعة ، إلا أنها تنطوي على القوة أو الإكراه أو الإكراه.

— المنظمة الدولية للهجرة¹

موجز البحث

الهجرة القسرية: قضية عدالة انتقالية

العدالة الانتقالية:

المجموعة الكاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الواسعة النطاق في الماضي ، من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.

— الأمم المتحدة²

مختلف التدابير السياسية (الرسمية والتقليدية أو غير الرسمية) والآليات المؤسسية التي تتبناها المجتمعات ، من خلال عملية استشارية شاملة ، من أجل التغلب على الانتهاكات السابقة والانقسامات وأوجه عدم المساواة وتهيئة الظروف لتحقيق كل من الأمن والتحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي .

— الاتحاد الأفريقي³

توفر العدالة الانتقالية استراتيجيات شاملة وكاملة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تنشأ عن الصراعات العنيفة والحكم الاستبدادي. يعتبر التهجير القسري نتيجة شائعة لمثل هذه النزاعات - وتعتبر معالجة حقوق المهاجرين قسراً أولوية حاسمة في أوضاع ما بعد النزاع. ومع ذلك ، فإن هذه المجموعة من الضحايا واحتياجاتهم الخاصة لم يتم دمجها بشكل فعال في عمليات العدالة الانتقالية. ونظراً للتأثير الإقليمي والدولي للهجرة القسرية والدور المحتمل لهذا القطاع في منع الصراع في المستقبل ، بدأت مبادرات العدالة الانتقالية في الاعتراف بهذه المخاوف.

حتى الآن ، فإن آليات العدالة الانتقالية ، مثل الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة والتعويضات والإصلاحات المؤسسية ، عالجت الهجرة القسرية بطرق محدودة. تُفهم الهجرة القسرية إلى حد كبير على أنها قضية إنسانية يجب حلها بحلول الوقت الذي تبدأ فيه عمليات العدالة الانتقالية. لا توفر مثل هذه الأساليب التحسينية سبل انتصاف فعالة للانتهاكات التي عانى منها المهجرون قسراً ونادراً ما تتعامل مع الآثار الجسدية والعقلية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الانتهاكات ، والتي يمكن أن يكون لها عواقب دائمة ومتوارثة عبر الأجيال.

علاوة على ذلك ، عندما تتناول آليات العدالة الانتقالية الهجرة القسرية ، مثل لجنة الحقيقة

والمصالحة والتعويضات في غامبيا ، فإنها تكافح من أجل ضمان المشاركة وتعكس احتياجات ومطالب ضحايا الهجرة القسرية. قد تشمل هذه المجموعة المتنوعة اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والعائدين وعديمي الجنسية وغير النازحين ، داخل الدولة التي تنفذ الآلية وخارج حدودها. الأشخاص والجماعات المهمشة على وجه الخصوص هم الأشخاص والجماعات المهمشة ، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأقليات الجنسية والمعوقين والأقليات الدينية و / أو العرقية وسكان الأطراف الجغرافية.

يقدم موجز البحث هذا توصيات لدمج الهجرة القسرية وضحاياها في عمليات العدالة الانتقالية. استناداً إلى البحث الذي تم إجراؤه بالشراكة مع مجتمعات المهاجرين قسرياً في غامبيا والسودان وسوريا وبنغلاديش / ميانمار،⁴ تقدم التوصيات إرشادات لصانعي السياسات الوطنيين والدوليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في حلقة الوصل بين الانتقال والهجرة.

التوصيات:

دمج الهجرة القسرية في العدالة الانتقالية

يجب معالجة الهجرة القسرية ومحركاتها وعواقبها بطريقة متسقة في جميع مراحل العدالة الانتقالية ، من التحضير إلى مرحلة التنفيذ ، وكذلك في أنشطة المتابعة بعد إغلاق الآلية.

مرحلة التحضير

توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالهجرة القسرية

يمكن لتوثيق الانتهاكات أثناء النزوح أن يسترشد بآليات العدالة الانتقالية اللاحقة ، من حيث تحديد صلاحياتها والتأكد من أن تصميمها يعكس تجارب واحتياجات الأشخاص الأكثر تضرراً. ويشمل انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي في البداية إلى النزوح. كما يجب أن يشمل الانتهاكات التي تحدث طوال فترة التهجير وعلى أيدي أطراف مختلفة (حكومية وغير حكومية).

يجب أن تهدف جهود التوثيق إلى أن تكون شاملة من خلال تضمين أنواع مختلفة من المهجرين قسرياً ، داخل حدود الدولة وخارجها. للاستجابة لاحتياجات المهجرين قسرياً ، ومنع (إعادة) صدمة المتضررين ، وتجنب الازدواجية أو الثغرات في الوثائق ، يجب على أصحاب المصلحة اعتماد نهج أخلاقي ومراعي للصدمات للتوثيق ، وتنسيق جهودهم وتجميع قواعد البيانات عند الاقتضاء.

رفع الوعي حول العدالة الانتقالية

لإعداد المتضررين من الهجرة القسرية للمشاركة في عملية العدالة الانتقالية وللمساعدة في إدارة توقعاتهم ، يجب على أصحاب المصلحة الانخراط في زيادة الوعي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والتوعية باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية. تهدف هذه العملية إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص في أكبر عدد ممكن من المواقع ، مع التركيز على المجتمعات والفئات المهمشة. كما أنه يرفع الوعي لدى بقية السكان بالعدالة الانتقالية والقضايا التي تواجه الهجرة القسرية.

يحتاج تصميم عمليات العدالة الانتقالية إلى الاسترشاد بالاحتياجات والأولويات والموارد المحلية. يجب التشكيك في الأساليب التقليدية ذات المقاس الواحد المناسب للجميع ويجب أن تشارك مجموعات مثل المهجرين قسراً بشكل أكبر في وضع تصور للتدابير التي تستجيب لسياقهم المحلي واحتياجاتهم الخاصة.

ينطوي التنسيق الأكبر بين مختلف الشركاء على المستويين الوطني والإقليمي على إمكانات قوية لتعزيز مبادرات

المناصرة والتدخل. من شأن تحسين فرص

التدريب على العدالة الانتقالية ومهارات

المناصرة أن يعمل على ضمان دمج

احتياجات هذا القطاع بشكل أكثر فعالية

في عمليات العدالة الانتقالية. يمكن أن

تكون زيادة الوعي عملية ذات اتجاهين ،

حيث يتبادل أصحاب المصلحة

والمشاركون المعلومات والأفكار حول

كيفية تصميم عملية عدالة انتقالية فعالة

تركز على الضحايا في سياقهم.

”جلسات العدالة الانتقالية المقدمة في الشمال هي أكثر من مجرد اتجاه ؛ تعلن جميع المنظمات في نفس الوقت عن الأنشطة المتعلقة بالعدالة الانتقالية وتقدم نفس المعلومات لأنها لا تنسق فيما بينها. بصفتنا نازحين ، نواجه صعوبات في التواصل مع مراكز حقوق الإنسان السورية في الخارج ، بالإضافة إلى اللامبالاة التي يبديها البعض تجاه توثيق معاناة النازحين والانتهاكات ضدنا داخل سوريا.“

— مشارك ، سوريا

زيادة الوعي بحقوق السكن والأرض والممتلكات

غالباً ما يكون التعويض عن انتهاكات الإسكان والأرض والملكية مصدر قلق رئيسي للمهاجرين قسراً الذين يحتاجون إلى حل عندما يسعون إلى العودة إلى أماكنهم الأصلية أو العثور على منازل جديدة. في حالة احتلال الآخرين لأراضيهم أو منازلهم ، يمكن أن تؤدي هذه المطالبات المتنافسة إلى تجدد الصراع. يحتاج المهجرون قسراً إلى معرفة حقوقهم ومساعدتهم في المطالبة بالإنصاف. عند ظهور ادعاءات متنافسة ، يجب وضع استجابات حساسة للسياق.

يمكن أن تكون الهجرة القسرية أيضاً أحد أعراض الصراع الاجتماعي الكامن حول حقوق الإسكان والأرض والملكية ، بناءً على الصراع التاريخي حول ملكية الأرض والاحتلال. ستوفر عملية العدالة الانتقالية الأكثر شمولية الفرصة لتقييم قوانين وسياسات الإسكان والأرض والملكية القائمة التي قد تتطلب إصلاحاً كجزء من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من المساعدات للمهاجرين قسراً

قبل الجهود المبذولة للتعامل مع الماضي ، يجب على أصحاب المصلحة التعامل مع المتضررين من الهجرة القسرية كضحايا وناجين ، وهم محورون في العدالة الانتقالية. أحد العناصر الرئيسية لهذا هو الاعتراف بالتحديات الصحية النفسية التي قد يواجهونها بسبب مجموعة الانتهاكات التي حدثت لهم في لحظة النزوح وبعده. يجب على أصحاب المصلحة تطوير وتنسيق المبادرات لتوفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي على نطاق واسع ومتسق للمتضررين ، والتي تعتمد على آليات الدعم المحلية الخاصة ثقافياً بدلاً من أن تحل محلها⁵ وقد يوفر أيضاً مساحات ودعمًا مالياً وتقنياً للضحايا والناجين للالتقاء وتشكيل الجمعيات والدفاع عن حقوقهم ، كمهجرين قسريين أو كجزء من مجموعة أكبر من الضحايا.

مشاركة المهاجرين قسراً في العدالة الانتقالية

سيؤدي التواصل على مستوى الدولة وإدراج المجموعات المستبعدة تقليدياً في تصميم وتنفيذ ومتابعة آليات عملية العدالة الانتقالية إلى عملية أكثر فاعلية واستجابة للسياق. يجب على أصحاب المصلحة المتنوعين أن يأخذوا زمام المبادرة في مجالاتهم ليس فقط لضمان التشاور ولكن المشاركة النشطة للمهاجرين القسريين وغيرهم من الضحايا والناجين في العملية ، مما سيسهم في اقتناعهم بهذه العملية وملكيتهم لها. وهذا يشمل الاتصال بالشبكات والمنظمات التي تعمل مع المهاجرين قسراً داخل بلدانهم الأصلية وفي الخارج.

يستلزم الإدماج النظر في تنوع المهاجرين قسراً ، بما في ذلك خلفياتهم ، وتجاربهم مع المهاجرين ، والموقع داخل أو خارج الدولة ، وربما الدور المزدوج كضحايا ومرتكبي الانتهاكات الماضية. لا يتطلب ضمان المشاركة العمل مع مجموعات تمثيلية للضحايا فحسب ، بل يستلزم أيضاً إجراء دراسات استقصائية وأنشطة توعية أخرى مع نطاق أوسع من الضحايا لإدراج أكبر عدد ممكن من وجهات النظر.

”لقد رأينا بعض إجراءات لجنة الحقيقة والجبر والمصالحة وهو تطور مرحب به، لكننا لا نعرف عن العمليات الأخرى. لم تتم استشارتنا ، وبالتالي نشعر بأننا مستبعدون من عملية إعادة بناء البلد بأكملها.“

– مشارك ، غامبيا

آليات عدالة انتقالية موضوعية وشاملة ومتمحورة حول الضحية

بالإضافة إلى الاسترشاد بالضحايا والناجين وإدماج شهاداتهم ، يجب أن تعالج عمليات العدالة الانتقالية ليس فقط الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الحكومية وغير الحكومية

والتي أدت في البداية إلى الهجرة القسرية ، ولكن أيضاً الانتهاكات التي تحدث على مدار سنوات من النزوح (غالباً ما يكون من عدة مواقع). وتشمل هذه الانتهاكات المدنية والسياسية مثل القتل المنهجي والتعذيب والاحتجاز التعسفي ، فضلاً عن الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية مثل تدمير المنازل والممتلكات ومصادر الرزق.

يجب أن تقدم قرارات وتوصيات بشأن الإسكان والأرض والملكية وغيرها من قضايا الهجرة القسرية ، وأخرى ملزمة إن أمكن. يجب عليهم أيضاً تقديم دعم التدخل عندما يقتضي الطلبات المتضاربة من المهاجرين وبين المجتمعات الأخرى الوساطة أو غيرها من أشكال تسوية المنازعات. ستكون هناك حاجة إلى مراعاة السياق بشكل خاص في الحالات التي يتم فيها فقد المستندات الرسمية أو إتلافها ، أو عدم منحها مطلقاً في حالة النساء والشباب ، على سبيل المثال.

ولكي تكون آليات العدالة الانتقالية فعالة ، يجب أن تكون مصممة وفقاً للسياق المحلي ، وبالتالي قد تتضمن جهات فاعلة وتدابير لم يتم تضمينها في عمليات البلدان الأخرى. مع استمرار التحولات إلى ما بعد لحظة الانتقال السياسي ، يمكن أن تكون تدابير العدالة الانتقالية متعددة وتحدث على مدى سنوات عديدة ، مع تغير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلد ما. نظراً لأن الهجرة القسرية غالباً ما تكون قضية إقليمية وعابرة للحدود ، وفي بعض الأحيان لها آثار على مناطق أخرى - كما رأينا مع موجات الهجرة إلى أوروبا من البلدان المتأثرة بالصراعات - يجب أن تشمل تدابير العدالة الانتقالية أكثر من مجرد التركيز على البلد. قد تكون هذه مبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف بين البلدان ، ترعاها جهات فاعلة مختلفة من الدولة والمجتمع المدني.

دمج الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في العدالة الانتقالية

بالنظر إلى أن عمليات العدالة الانتقالية تتعامل مع تداعيات النزاعات العنيفة والصدمات التي لم يتم حلها بسبب النزاع ، يجب أن تشمل آليات العدالة الانتقالية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي الشامل والذي يسهل الوصول إليه لجميع المشاركين ، بما في ذلك الموظفين. يجب أن يتضمن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في السياق الانتقالي النموذج العلاجي الفردي ، بالإضافة إلى المزيد من الارتباطات المجتمعية والمحددة ثقافياً والتي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الفرد والجماعة. تتطلب معالجة الانتهاكات السابقة التعامل مع أسباب الصدمات وآثارها بطريقة تربط بين الأفراد ، والأسرة ، والمجتمع ، والوطنية ، وفي حالة الهجرة القسرية ، وحتى التجارب خارج الوطن. توفر آليات العدالة الانتقالية أيضاً فرصة لتقييم والتخطيط لتحسين النظام الوطني للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

مرحلة المتابعة

الإصلاحات المؤسسية ، بما في ذلك التركيز على حقوق الإسكان والأرض والملكية

من المحتمل أن يكون تناول حقوق الإسكان والأرض والملكية للمهاجرين تحدياً يتجاوز النطاق المباشر للتدخلات قصيرة المدى مثل لجان الحقيقة. إن إصلاحات القوانين والسياسات واللوائح والمؤسسات لمعالجة مطالبات الإسكان والأرض والملكية غالباً ما تتطلب عملية سياسية أوسع تحتاج إلى معالجة الانتهاكات التاريخية والحديثة. تتطلب مثل هذه الإصلاحات مشاركة طويلة الأمد وقدرات معززة للمناصرة بين الفئات المهمشة. يجب أيضاً وضع آليات لتنفيذ هذه الإصلاحات ومراقبتها للتأكد من أنها أكثر من مجرد كلام ، بدعم من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المطلعين.

قد تكون هناك حاجة إلى تدابير مساهمة إضافية وإصلاحات مؤسسية تعالج صراحة الانتهاكات الماضية المتعلقة بالهجرة القسرية وإرثها في الوقت الحاضر. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: (1) التطهير والتدقيق وإصلاح قوات الأمن المتواطئة في الانتهاكات المتعلقة بالهجرة القسرية ؛ (2) تطوير أو تعديل الأحكام الدستورية والتشريعات لحماية حقوق المهاجرين قسراً ؛ (3) الإصلاحات التعليمية ، بما في ذلك المواد المرعية للهجرة وتدريب المعلمين على (إعادة) دمج المهاجرين قسراً ؛ (4) الإصلاحات الاقتصادية لدعم الهجرة القسرية ومعالجة احتمالية الهجرة الاقتصادية و "هجرة الأدمغة" في فترة ما بعد الصراع.

الحماية الإقليمية والدولية

للمهاجرين قسراً

يجب على أصحاب المصلحة الاستفادة من الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي تضع معايير مشتركة لحقوق المهاجرين قسراً ، مثل اتفاقية كمبالا التابعة للاتحاد الأفريقي ، وتطويرها.⁶ تساعد هذه الأدوات في وضع تدابير حماية للمتضررين من الهجرة القسرية ، مثل خيارات الجنسية المزدوجة للأشخاص النازحين والعائدين

"القتل الجماعي والاعتصاب وتدمير الممتلكات وسبل العيش والنهب وغيرها من الفظائع جعلت شعبنا يعاني من مجموعة من المشاكل النفسية التي ظهرت في أشكال مختلفة مثل الاكتئاب والهلوسة والكابوس وانعدام الحافز والإحباط. كانت هذه المشاكل أكثر انتشاراً بين الشباب - الشباب والشابات. يشعرون بالعجز والحرمان وليس لديهم عمل يقومون به. وهذا يجعلهم يعانون أكثر."

— مشارك ، السودان

المحتملين. كما ينبغي عليهم منع العودة القسرية ، والسماح للنازحين بخيار الاستقرار بشكل قانوني وآمن في موقع جديد ، بما في ذلك خارج بلدانهم الأصلية.

تحسينات النظام الوطني للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

تتيح عمليات العدالة الانتقالية الفرصة لزيادة الوعي بالحاجة إلى الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي ، وتنفيذ تدابير الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن الآليات ، وتقييم حالة النظام الوطني للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بهدف تحسينه. يجب على أصحاب المصلحة أن يأخذوا الدروس من هذه العمليات وأن يستثمروا في توسيع نطاق الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي على المستوى الوطني ، من خلال التعليم العالي والتدريب لمتخصصي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ، والمرافق العامة ، والبرامج لإتاحة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد وفي المجتمعات المهمشة ، وحملات المعلومات العامة حول الصحة النفسية . كما هو مذكور أعلاه ، لا ينبغي أن تفرض الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي الوطني نموذجاً علاجياً خارجياً ، بل يجب أن تبني على الفهم الحالي للصحة العقلية ، واللغة المستخدمة بشكل شائع لوصف تحدياتها ، وهياكل دعم الأسرة والمجتمع المحلي - كل ذلك في سياق مناسب وملائم ثقافياً.

بالإضافة إلى إفادة أكبر عدد من السكان ، فإن الاستثمار في نظام وطني للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي سيساعد في ضمان وصول الضحايا والناجين إلى دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الذي يحتاجون إليه باستمرار وعلى المدى الطويل. يجب أن تتلقى هذه المجموعة السكانية أيضاً تمويلاً إضافياً من الدولة للرعاية الصحية ، بما في ذلك الصحة العقلية.

الإغاثة وإعادة الإدماج والتنمية المتكافئة للمهاجرين قسراً

يحتاج الضحايا والناجون من الهجرة القسرية إلى دعم مستمر يتجاوز الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. بناءً على نتائج آليات العدالة الانتقالية ، جنباً إلى جنب مع التوعيات ، يجب على أصحاب المصلحة العمل مع المهاجرين قسراً لتطوير برامج على

المستوى الوطني والمحلي تسهل (إعادة) الاندماج في المجتمعات وتضمن الوصول إلى الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والتوظيف والتمكين الاقتصادي و مبادرات تنمية المهارات ، وكذلك معلومات عن هذه المبادرات. نظراً لأن المتضررين من الهجرة القسرية هم من بين أكثر الفئات تهمة في المجتمع ، فهم يحتاجون إلى اهتمام مستمر من أصحاب المصلحة.

”نحاول أن نرى بعضنا البعض كثيراً ، ونبقى إيجابيين ، ونحافظ على أملنا حياً، حتى لا نستسلم في مواجهة هذه الظروف. ... نحاول أن نبقى سوياً ونعيش معاً في مستوطنات أصبحت معروفة بالمدينة التي أتينا منها. نقوم بذلك حتى لا نشعر بالغربة والنزوح.“

— مشارك ، سوريا

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 72 دولة ، وعمل مع 681 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 323 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 5040 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.



gijtr.org

مركز دراسة العنف والمصالحة

مركز دراسة العنف والمصالحة هو منظمة متعددة التخصصات تتمثل رؤيتها في فهم ومنع العنف ومعالجة آثاره وبناء سلام مستدام على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية (القارية). يعمل مركز دراسة العنف والمصالحة مع شركاء يتمتعون بقدرات محلية في السياقات الوطنية لتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية التي تركز على التجارب والحلول والنهج المحلية للعدالة. على مدار الثلاثين عاماً الماضية ، انخرط مركز دراسة العنف والمصالحة مع شركاء (وطنيين وإقليميين ودوليين) لتعزيز عمليات العدالة الانتقالية الفعالة في مجموعة من البلدان ، من خلال الآليات الإقليمية وكذلك في المننديات العالمية.



csvr.org.za

التحالف الدولي لمواقع الضمير

التحالف الدولي لمواقع الضمير هو الشبكة العالمية الوحيدة المكرسة لتحويل الأماكن التي تحافظ على الماضي إلى مساحات تعزز العمل المدني. مع وجود أكثر من 300 موقع للضمير في 65 دولة ، يُشرك التحالف الدولي لمواقع الضمير عشرات الملايين من الأشخاص كل عام في استخدام دروس التاريخ لاتخاذ إجراءات بشأن التحديات التي تواجه الديمقراطية وحقوق الإنسان اليوم.



sitesofconscience.org

ENDNOTES

International Organization for Migration, *Glossary on Migration* (2019), 77. 1

United Nations, "The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies," UN Doc. S/2004/616 (2014), para. 8. 2

African Union Transitional Justice Policy (2019), para. 19. 3

Fatou Bintou Sallah, *Forced Migration and Transitional Justice in The Gambia*; Gabriel Young (Syria Justice & Accountability Centre), *Forced Migration and Transitional Justice in Syria: The Case of Idlib and Internal Displacement: The Day After, Forced Displacement and Transitional Justice in Northern Syria*; and Zuhair Bashar, *Forced Migration, Internal Displacement and Transitional Justice in Sudan* (Johannesburg: Centre for the Study of Violence and Reconciliation and International Coalition of Sites of Conscience, 2022). These case studies and additional resources are available at <https://gijtr.org/resources>.

See the practitioner lessons outlined in Jasmina Brankovic, *Integrating Mental Health and Psychosocial Support into Transitional Justice in The Gambia: Practitioner Perspectives* (Johannesburg: Centre for the Study of Violence and Reconciliation and Global Initiative for Justice, Truth, and Reconciliation, 2021).

African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (2009). 6